Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

الهَدم والبناء الاستعماري في الجولان

عامر إبراهيم

ينشر بالتعاون مع "جدليّة"

www.ActiveArabVoices.org

ASFARI INSTITUTE BLOG

حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمتين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والصحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت. كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة الى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطًا جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلًا عن المدوّنة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفري شريكًا فاعلًا بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء إلتزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حاليًا بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي.

وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامجه البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh, Beirut 1107 2020, Lebanon

+961-1-350 000-1 ext 4469

asfariinst@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb/asfari

www.activearabvoices.org

www.facebook.com/AsfariInstitute

twitter.com/AsfariInstitute

الهَدم والبناء الاستعماري في الجولان

افتتاحية

في السابع من سبتمبر/أيلول من العام المُنصرم، داهمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قرية مجدل شمس السورية، ونفّذت أمام أعين عشرات السكّان، مُستخدمةً جرّافاتها الثقيلة، أمر هدم منزل السيّد "بسام جميل إبراهيم" وزوجته "داليا" بدعوى تشييده دون ترخيص بناء، معلنةً بذلك نيّتها عن هدم عشرات المنازل التابعة للسكان السوريين في قرى "الجولان" المُحتل[1]. بالرغم من أنّ عملية الهدم هذه قد تبدو سابقة في قرى "الجولان" المُحتل في العقد الأخير، إلّا أنّها في الواقع لا تشكّل حدثًا مفصليًا وفريدًا من نوعه، بل حتى بعيدة كل البعد عن ذلك. كَيف لنا قراءة مُمارسة المشروع الصهيوني تجاه الحيّز والجغرافيا في "الجولان"؟ وأين يمكن مَوضَعة هدم البيوت اليوم في السياق التاريخي الأوسع، وأية عمليات للبناء تقوم مقابل هذا الهدم، بأية أشكال، وأية أجسام قائمة على تنفيذها؟ إنّ تاريخ المشروع الصهيوني واستحواذه على الجغرافيا وعلى الأرض، وهندسته العنيفة للمكان (والزمان) في "الجولان" السوري طويلٌ، مُتشعّبٌ وشائكٌ وسآتي على ذكر البعض منه في ما يلي.

الهَدم أولًا: هَوس تطهير المكان

انتاج وتشكيل الحيّز المُستَعمَر في "الجولان" تاريخيًا، استهلَّ من خلال عمليات إسرائيليّة ركّزت بالأساس على تدمير واسع النطاق لِما كان، وعلى تهجير قَسري للسوريين تَمحْوَر بالأساس على الترهيب والقتل ونهب الأرض ومن ثم تدميرها. فبعد الحرب عام 1967 مباشرة، لم تُبقِ إسرائيل في "الجولان" سوى سبع قرى فقط من أصل 139 قرية عربية، و61 مزرعة كانت مُسجّلة بأسماء أصحابها العرب السوريين قبل الحرب[2]. وخَلقَ تهجير الجيش الإسرائيلي شبه الكامل للسكان السوريين من "الجولان" إبان الحرب الظروف المواتية لشن حملة مُمنهجة استهدفت تدمير القرى والمزارع والمنازل. وسرّع التدمير الإسرائيلي واسع النطاق هذا من إعادة إنتاج المكان في "الجولان" (جغرافيًا وديموغرافيًا) ليتلاءم والمشروع القَومي الصهيوني ومُبتغاه. وكان هذا التدمير بمثابة استكمالًا (شبيهًا) للتدمير الذي طال فلسطين التي كانت مأهولة عقب النكبة عام 1948[3]. أي بكلمات أخرى، خَضع المشهد الجغرافي في "الجولان" (وبالأساس الديموغرافي منه) لعمليات انطوت على مَحو عنيف، كَون أنّ "الاستعمار الاستيطاني يُدمّر المشهد القائم لكي يحل محله ويقوم مَقامه"، حسب الوصف الذي يسوّقه لنا الباحث الأسترالي "باتريك وولف"[4].

إنَّ تَبنّي الحالة الاستعمارية الاستيطانيّة للجولان كإطار مَعرفي تحليلي يأتي بقصد تمييز الظرف الراهن عن مُمارسات إحلاليّة قسريّة أخرى، مثل الاحتلال أو الظرف الاستعماري الكلاسيكي. ففي مُلاحظة لا بُد منها هنا، يوضّح الباحث الإيطالي "فيرتشيني" في كتابه "الاستعمار الاستيطاني: إطار نظري عام"[5]، الاختلاف ما بين أشكال الاستعمار الكلاسيكي وأشكال الاستعمار الاستيطاني. فعلى سبيل المثال (لا الحصر)، في حين الدولة المُستعمِرة، حسب الشكل الاستعماري الكلاسيكي، تدير استعمارها التوسّعي وتحرّكه انطلاقًا من دولة أُم، أو ميتروبول بعيد جغرافيًا (بريطانيا في أفريقيا، أو فرنسا في الجزائر على سبيل المثال)، يقوم الاستعمار الاستيطاني على مُمارسة الاستعمار من داخل الأراضي المُستعمَرة ذاتها (إسرائيل في فلسطين و"الجولان"

---

[1] راجعوا البيان الصحفي الصادر عن مركز المرصد - المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان، بتاريخ أيلول 2016 حَول قضية هَدم المنزل.

[2] Changing the Landscape: Israel's Gross Violations of International Law in the .2 Occupied Syrian Golan, November 2008. Al-Marsad - Arab Human Rights Centre in Occupied Golan.

[3] Leshem, N. (2013). Repopulating the emptiness: A spatial critique of ruination in .3 Israel/Palestine. Environment and Planning D: Society and Space, 31(3), 522-537.

[4] Wolfe, P. (2006). Settler colonialism and the elimination of the native. Journal of .4 Genocide Research, 8(4), 387-409.

[5] Veracini, L. (2010). Settler Colonialism: A Theoretical Overview. Palgrave .5 Macmillan UK.

على سبيل المثال). بهكذا، تكون الدولة حديثة المنشأ، هي نفسها مشروع استعماري (كما أنها امتدادًا للتوسّع الإمبريالي الأوروبي)، ومشروع استيطاني (كَونها تستهدف الأرض ومَن عليها بهدف البقاء)، إلى جانب كونها دولة "أم"، ومشروع قومي للشعب اليهودي في الحالة الصهيونيّة[6]. وتباعًا لذلك، يُكمل "فيرتشيني" بأنّه وعلى عكس القوى الكولونيالية في الشكل الكلاسيكي الأول – من ضبّاط وعسكريين وجنود وباحثين مُستشرقين وغيرهم – الذين يعودون أدراجهم إلى دولتهم "الأُم" بعد انتهاء وجلاء عملية الغزو والاستعمار الذين شاركوا فيها وكانوا جزءًا منها، يبقى المستوطنون في المُستعمَرة في الشكل الاستعماري الاستيطاني (كندا على سبيل المثال).

إضافة إلى ذلك، فإنّ محاولات إعادة إنتاج المكان في "الجولان" بعد احتلاله مُباشرة وهندسته قسرًا على يد الأجسام الإسرائيلية المختلفة ليصبح "مكانًا إسرائيليًا"، فُرِضَت (ولا تزال تُفرَض حتى اليوم) من خلال سياسات وممارسات الإبادة المُمنهجة تجاه الأرض، والمزرعة، والقرية، والمدينة[7] السورية في "الجولان". كما وتَرافقَت بشكل وثيق مع العنف تجاه الإنسان السوري هناك وجسده وعائلته بهدف مَحوهم هم أيضًا و"تطهير" الأرض منهم. ودرجة التطهير الإثني في الحيّز المُستعمَر، على حد اعتبار "فيرتشيني"[8]، تُعتَبر محورية لفهم النظام السياسي الجديد فيه، كَون أنّ وجود أو غياب "الآخر الأصلاني"، أي سكان "الجولان" السوريين في هذه الحالة، يُساعد في تحديد الحالة المكانيّة والقانونية التي يطمح المشروع الاستيطاني إلى انتاجها داخل الإقليم المُستعمَر الذي نُفِّذَت فيه عمليات التطهير الإثني.

لهذا، لا يمكننا تجاهل حقيقة أنّه ومن مُجمل السكان السوريين في "الجولان" الذين بلغ عددهم حوالي 130،000 نسمة قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، لم يبقَ سوى ستّة آلاف نسمة بعد الاحتلال، أي 5% فقط من عدد السكان الأصلي[9]. ليسَ هذا فقط، إنما ترافَق المَحو الجغرافي والديموغرافي هذان بجهود حركات صهيونيّة مُكثّفة هَدفت بالأساس إلى الاستحواذ على المكان وملء "الفراغ الجديد" الذي تشكّل إبّان الحرب وعمليات المَحو الديموغرافيّة. فكانت المجموعات الأجنبية الأولى من المستوطنين الإسرائيليين التي "توسّعت وانتشرت في المكان" وجعلت من "الجولان" مَوطنًا لها بعد الاحتلال هي من أتباع حركة "الكيبوتسات" الموحّدة، التي كانت حليفة "حزب العمل الإسرائيلي" والتي انتقلت في نفس العام من احتلال "الجولان" للاستيطان في الثكنات السورية المُهجّرة[10].

ازدادت أعداد المستوطنين الإسرائيليين في "الجولان" مع السنوات وازدادت مشاريعهم أيضًا، واقتلعوا القرى والمدن السورية وأسمائها[11] وأحراشها وطرقاتها وطبيعتها في محاولة منهم لفَرض سرديّة جديدة خاصة بهم وجعلها تاريخيّة في المخيال الجَمعي الإسرائيلي[12]. فما يُميّز الظرف الاستعماري الاستيطاني على حد اعتبار "فيرتشيني"[13]، هو الحركة الجماعية الدائمة للمُستعمِر في المكان (movement across space to displace)، وحرصه الدائم على التأكيد على فَوقيّته (superiority)، إن كان عن طريق فَرض القانون

---

[6] لقراءة موسّعة ونقاش حَول الحركة الصهيونية كحركة صاحبة مشروع كولونيالي مع مميزات قوميّة يرجى مراجعة: روحانا، نديم (2014). **(المشروع الوطني الفلسطيني: نحو إعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني** .مجلة الدراسات الفلسطينية، 97، 18-36.

[7] لقراءة شهادة بهيّة أبو جبل، من سكّان مدينة القنيطرة سابقًا، تسرد عن المدينة السورية في الجولان وحياتها قبل الاحتلال" :هزيمة حزيران: القنيطرة أجمل المدن صارت مدينة أشباح ".

[8] راجعوا الملاحظة الهامشية رقم 5.

[9] حلبي، أسامة ومرعي، تيسير (1993). **الحياة تحت الاحتلال: مرتفعات الجولان** .مجلة الدراسات الفلسطينية، 4(13)، 29.

[10] صفحة رقم (78)، في النسخة المُترجمة من رام، موريئيل، وغوردون، نيف (2016). التطهير الإثني وتشكيل أنماط جغرافيا الاستعمار الاستيطاني. مدار - مجلة "قضايا إسرائيلية"، عدد 62، 70-93.

[11] من هذه المستوطنات تُذكَر مُستوطنة "أفيك" على أطلال مدينة فيق السورية، مستوطنة "كاتسرين" على أرض قصرين، و"كفار حاريف" فوق أراضي كفر حارب، وهكذا. لمراجعة أسماء القرى والمدن السورية التي على أنقاضها قامت مستوطنات إسرائيلية راجعوا القائمة الصادرة عن المرصد - المركز العربي لحقوق الانسان في الجولان.

[12] بالرغم من استمرار الرَفض الدولي حتى اليوم بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على أراضي الجولان المحتل.

[13] راجعوا الملاحظة الهامشية رقم 5.

الخاص به قسريًا، والاحتماء فيه، فرض الأسماء على المكان وبناء المستوطنات، وحظر التنقّل وتأميم الأماكن التابعة لأصحابها السوريين الغائبين وغيرها.

في تحليلهما شكل الجغرافيا الاستعمارية الاستيطانية في "الجولان"، يشير كلّ من "رام" و"غوردون" إلى الظرف الخاص لـ "الجولان" في السياق الإسرائيلي، ويوضّحان اختلاف هذا الشكل عن نظيره في الضفة الغربية على سبيل المثال. فما ميّز المشهد الديموغرافي في "الجولان" على مر السنوات، على حد اعتبارهما، هو أنّ "السوريين لم يشكّلوا تهديدًا ديموغرافيًا للطابع اليهودي للدولة بالنظر إلى بضعة الآلاف الذين بقوا منهم في الجولان"[14]. لذلك، فإن ازدياد أعداد المستوطنين في "الجولان" على مر السنين لم يكن بنفس الوتيرة العالية لتلك التي كانت (ولا تزال) عليه في "الضفة الغربية"[15]. إنّ هذا التحليل ذات أهمية في سياق الورقة الحالية، كَونه يسلّط الضوء على البُعد الجغرافي للتوسّع الإسرائيلي وحركته في المكان، ولا يحصرها فقط على مُركّبها الديموغرافي. فبعيدًا عن الوتيرة المحدودة (نسبيًا) لتزايد أعداد المستوطنين اليهود في "الجولان"، الذين يشكّلون اليوم، أي بعد مرور خمسون عامًا منذ احتلاله، ما يُقارب 50% من سكان "الجولان" عامةً[16]، فإن الحركة الدائمة للمُستعمِر في المكان في الحالة المطروحة اليوم، هي بالأساس حركة جغرافية تتشكّل عن طريق ازدياد (عدد) المساحات الإسرائيلية (العامة والخاصة) في "الجولان"، كما التوسّع في البناء، مقابل استمرار تقنين ومَحو وإبادة المساحات السورية، أو تلك التي لا زال يسكنها السوريين حتى اليوم. فعلى سبيل المثال، في حين يسكن اليوم ما يقارب عشرون ألفًا من السوريين في خمس قرى فقط شمال "الجولان" وهم "مجدل شمس"، و"مسعدة"، و"بقعاثا"، و"عين قنية"، و"الغجر"، يسكن حوالي عشرون ألف مستوطن في أكثر من 30 مستوطنة غير قانونية في "الجولان"[17].

مع هذا، وفي ملاحظة لا بُد منها هنا، فإنّ الواقع الاستيطاني في "الجولان" اليوم لا يُمكن قراءته على أنّه بمثابة تحقيق كامل للمشروع الاستعماري والمخطط الاستيطاني الإسرائيلي. أي أنّه وبالرغم من أنّ ممارسة المَحو والإبادة طالت 95% من السوريين خلال النكسة وبعدها، انما لم يتم تطهير الأرض من جميع سكّانها[18]. ليس هذا فقط، إنّما سوريي "الجولان" الذين كان عددهم حوالي ستّة آلاف بعد الاحتلال، تصل أعدادهم اليوم، كما ذكرت أعلاه، إلى ما يقارب عشرون ألفًا. هذا بالإضافة إلى أن نسبتهم تكاد تساوي، أو حتى تفوق بقليل، نسبة المستوطنين اليهود في "الجولان"، وهذا بعد خمسين عامًا من المحاولات الإسرائيلية لتجنيد كل ما لديها، من مخططات سياسية واقتصادية وتسويقيّة، لنقل مستوطنين جُدد إلى المنطقة. لذلك، الحديث هنا يدور على محاولات مُستمرة للمحو السوري في "الجولان"، بدلًا من مشروع استعماري

---

[14] هدف المقارنة في تحليل كل من رام وغوردون هو الإشارة إلى الأنماط المختلفة للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وانشاءه جغرافيات استعمارية مختلفة كانت قد احتلت في العام 1967. صفحة رقم (85)، في النسخة المُترجمة من رام، موريئيل، وغوردون، نيف (2016). التطهير الإثني وتشكيل أنماط جغرافيا الاستعمار الاستيطاني. مدار - مجلة "قضايا إسرائيلية"، عدد 62، 70-93.

[15] يجب التعامل مع هذا الادعاء بحذر شديد، والتشديد دائمًا على أن الأمن العسكري، في الجولان كما في غيره من المناطق، يستلزم الاستيطان اليهودي المدني على النمط الإسرائيلي. كما وأنه بالرغم من وجود هكذا ادعاء للتزايد الحذر لأعداد المستوطنين في الجولان، يرصد التقرير الخاص، الذي نشرته مجلة Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories ، تطور الاستيطان الإسرائيلي في مرتفعات الجولان السورية المحتلة، منذ بداية الاحتلال سنة 1967 وحتى سنة 1994 ويذكر عدّة مخططات، منها اقتراح استيطاني قدم في تشرين الثاني / نوفمبر 1967 إلى إقامة 20 قرية زراعية في القطاعين الشمالي والجنوبي من الجولان، على أن يبلغ عدد سكانها 7000 نسمة سنة 1982. وفي سنة 1969، نشرت خطة أُخرى تعرض آمالاً تتوقع قرابة 45 ألف إلى 50 ألف نسمة خلال عشرة أعوام. وبحلول سنة 1969، كانت 11 مستوطنة تعاونية (عدد سكانها 300 نسمة) قد أنشئت. وكانت ترتبط بأحزاب تنتمي إلى الائتلاف العمالي الحاكم. لمراجعة التقرير: الاستيطان اليهودي في الأراضي المُحتلة، المستوطنات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان 1967 - 1994. مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 6، عدد 22 (ربيع 1995)، 130-138.

[16] في عدّة مُناسبات سياسية كانت قد أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطّتها لزيادة عدد المستوطنين الإسرائيليين في الجولان بحوالي مئة ألف مستوطن خلال الأعوام الخمس الآتية. لمراجعة تحديث دوري حَول المستوطنات للمرصد - المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان.

[17] المصدر السابق.

[18] بالطبع بالإمكان قراءة السياسة الإسرائيلية وقرارها في الإبقاء على سكان الجولان الدروز بالأساس ومحاولاتها بتجنيسهم (فرض الجنسيات الإسرائيلية عليهم قسرًا) في محاولة منها لدمجهم في المجتمع الإسرائيلي وفصلهم وتمييزهم عن شتّى السكان العرب كنمط من أنماط "الاحتواء" الذي يهدف "للإبادة"، وهي فكرة يقوم بشرحها بشكل موسّع الباحث فيرتشيني في كتابه "الاستعمار الاستيطاني: مدخل نظري" تحت مصطلح " : elimination through assimilation".

استيطاني خالص. وبناء على هذا، فإنّ قراءتنا لممارسات الهدم عليها أن ترتكز على أنها محاولات مُستمرة لجلب المشروع الاستيطاني إلى مراحله الأخيرة الخالصة.

ففي الهَدم الفعلي لمنزل السيد "بسام إبراهيم" في "مجدل شمس" مؤخرًا ونيّة السلطات الإسرائيلية لهدم بيوت أخرى بحجة "البناء غير الشرعي"، ما يعيدنا إلى مُعادلة التوسّع الإسرائيلي جغرافيًا في "الجولان" مقابل تقليص ومَحو الوجود السوري. وهو نفسه يُبطِل الفكرة القائلة إنّ النكسة قد انتهت آنذاك وتوقّف معها توسّع المشروع الاستيطاني في "الجولان"، ويُشدد على استمرار حدوث المَحو كممارسة فعلية في الحاضر ليَكون بذلك "بُنيةً وليس حدثًا"، باستعمال مفهوم "وولف" للشكل الاستعماري الاستيطاني[19]. فكما سبق وذكرت، إنّ التوسّع الدائم في المكان هو عنصر خاص لا يمكن اختزاله لشكل الاستعمار الاستيطاني هنا، وهو ذاته دلالة حيّة على عدم وصول المشروع لإتمام هدفه "الخالص" الذي لطالما طَمح لتحقيقه. فمن أجل تفسير مقولة "الاستعمار الاستيطاني يُدَمّر بهدف الاستبدال"، يقتبس "وولف" ملاحظة "ثيودور هرتسيل"، الأب المؤسس للصهيونية في روايته المجازية، "إن كنت أرغب في استبدال مبنى قديم بجديد، فعلي أن أدمّر القديم قبل أن أبدأ بالبناء"[20].

في تحليله للميّزات الجوهرية للحركة الصهيونية، أشار الباحث "فايز الصايغ" في كتابه "الاستعمار الصهيوني في فلسطين"[21] الذي صدرت نسخته الأولى عام 1965، إلى حقيقة أن العنف والإرهاب هم ليسوا نتاج الحركة الصهيونية أو "أعراض جانبية" لها كَونها حركة استعمارية فحسب، إنما شكّلوا عبر تاريخ الحركة، ولا زالوا يُعتَبرون حتى اليوم، ميّزة جوهرية وأداة مركزية في جهود الاستعمار التي تم ممارستها ليسَ فقط ضد الفلسطينيين ومنازلهم وقراءهم قبل وخلال وبعد النكبة، إنما أيضًا على مَن وقف ضد المساعي الاستعمارية لفلسطين من الجهات الأجنبية. إنّ هذا العنف والإرهاب الذي تم شرعنته قانونيًا منذ قيام الدولة، كمجزرة "إقرث" (ديسمبر/كانون أول عام 1951)، و"أبو غوش" (سبتمبر/أيلول، 1953) و"كفر قاسم" (أكتوبر/تشرين أول، 1956) و"عكا" (يونيو/حزيران، 1965) وغيرها من الأحداث، هي بمثابة عنف مُنظّم تجاه كل حَي وجماد في المكان وهو نفسه المُمارَس اليوم تجاه المسكن في "الجولان".

تطهير المكان تحت حجج "حماية الطبيعة" و"دعم السياحة المحلية": البناء كأحد أنماط الهَدم

يبدأ "باتريك وولف" في مقالته "الكولونيالية الاستيطانية واستئصال/محو السكان الأصليين"[22]، بمقولة "الأرض هي الحياة، أو على الأقل ضرورية للحياة"، وبالتالي، فإنّ "النزاع والصراع على الأرض يمكن أن يكون، وهو عادة ما هو، صراع على الحياة". بعد تطرّقي أعلاه إلى سياسات الهدم الإسرائيلية في الأماكن السورية في "الجولان" (تلك التي كانت مأهولة سابقًا، وتلك التي لا تزال مأهولة حتى اليوم)، وقراءتها ضمن مفهوم العنف المُتجذّر في الحركة الصهيونية كحركة استعمارية استيطانية، سأحاول في الفقرات التالية توضيح نَوعين من مُمارسات البناء الإسرائيلية في "الجولان"، والهادفة إلى تغيير معالم المكان الأصلية: أولًا، البناء والتوسّع الإسرائيلي خارج القرى السورية المأهولة اليوم في "الجولان" بحجّة "التطوير والحماية والسياحة" ضمن مشاريع يتم تنفذيها على يد أجسام حكومية وهيئات شبه حكومية مختلفة تعمل بغطاء الدولة، وثانيًا، البناء والتوسّع الإسرائيلي داخل قرى "الجولان" السورية وطَمس معالمها بحجّة "تطويرها اقتصاديًا". كَون أنّ البناء عادة ما يتم تعريفه كنقيض للهدم (ثنائية البناء والهدم، على أنّها ثنائية الوجود والعدم)، ففي الحالة السورية في "الجولان" يشكّل البناء الإسرائيلي نمطًا آخرًا من الهدم والمَحو ذاتهما.

---

[19] وولف، باتريك (2006). الكولونيالية الاستيطانية واستئصال/محو السكان الأصليين. مجلة دراسات الاستعمار الاستيطاني، العدد 2. صفحات: 226-252. ترجمة للعربية: داليا طه.

[20] وولف، باتريك. المرجع السابق (صفحة رقم 228 في النسخة العربية).

[21] Sayegh, F. (1965). **Zionist Colonialism in Palestine.** Beirut, Lebanon: Palestine Liberation Organization.

[22] راجعوا المراجع السابقة التي ذكرت مقالة باتريك وولف المترجمة للعربية. ظهرت العبارة في الإنجليزية على الشكل التالي: "Land is life – or, at least, land is necessary for life. Thus contests for land can be – indeed, often are – contests for life."

"المحميّات الطبيعيّة": ذات التكتيك الاستعماري، وذات الجهات المُنفِّذة

لطالما انطلق المشروع الصهيوني من فكرة "الأرض الخالية"[23] التي انتظرت قدوم الرجل اليهودي لإنقاذها وزراعتها وحمايتها، ولطالما عَملت إسرائيل على تحقيق هذه الفكرة المُتخيّلة فعلًا في "الجولان" (كما في الأراضي الفلسطينية) منذ احتلالهما عامَي 1948 و1967. ومن الحقائق المعروفة أيضًا أنّ تخطيط الأراضي في إسرائيل مُستثمَر (ومُستغَل) من قبل الدوائر الحكومية للدولة كوسيلة لتحقيق أجندة سياسيّة[24] ترتكز على يهوديّة الدولة. وعلاوة على ذلك، تُعلَن هذه السياسة بصراحة، ويُعتَرف علنًا بشرعيّتها (مثل المخطط الإسرائيلي لتهويد "الجليل"، والحفاظ على الأهداف الديمغرافية للأغلبية اليهودية في "القدس"، ومشاريع ومخططات أخرى). وفي إطار هذه السياسة، كثيرًا ما تُجَنَّد المساحات والأراضي طوعًا، لتشكل عنصرًا أساسيًا في أي مُخطط حكوميّ، لتحقيق أهداف سياسية قومية. ليسَ هذا فقط، إنما غالبًا ما تَصب جهود الحفاظ على الطبيعة وحماية الأحراش والمساحات الطبيعية بخدمة السلطات كوسيلة للاستيلاء على الأراضي وتهويد الحيّز الإقليمي. ففي "الجولان" أيضًا، كما أشاروا إلى ذلك كل من "غوردون" و"رام"[25] في بحثهما الأخير، أخذت "سُلطة المحميات الطبيعية الإسرائيلية (Israel Nature Reserves Authority)" دورًا مركزيًا مُباشرةً بعد احتلال "الجولان"، بحيث أعدّت قائمةً بالقرى التي تم تهجيرها قسرًا، وقررت تحويلها إلى "محميات طبيعية" وقدّمتها إلى "سلطة الأراضي الإسرائيلية"[26] (Israel Land Authority).

ولم ينحصر هذا آنذاك وحسب. فمؤخرًا، عادت السياسة الإحلاليّة الإسرائيلية إلى الطبيعة لتأخذ منها مسرحًا حصريًا لممارسة سياساتها، ولتلعب دورًا مركزيًا في تضييق المسكن على السوريين في "الجولان" وحصرهم في غيتوهات جغرافيّة ضيّقة. ففي العام 2013 أقرّت "سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية" خارطة هيكلية بعنوان "محمية حرمون الطبيعية" حملت رقم 27760/ج، التي تبلغ مساحتها المقترحة حوالي 82 ألف دونم، وتلامس حدودها خَط الخارطة الهيكلية لقرية "مجدل شمس"، وبعض حدود قرية "عين قنية" لتبتلع منهما آلاف الدونمات، لتفاقم بذلك "أزمة السكن" الخانقة وحرمان السكان السوريين من مواصلة الاستفادة من هذه الأراضي لأغراض التمدد العمراني والزراعة والرعي وغيرها كما جرت عليه العادة منذ مئات السنين.

لم يأتِ إطلاق مصطلح "محمية طبيعية" على جهود الاستيلاء على أراضي السوريين في "الجولان"، آنذاك واليوم، محض صدفة. فغالبًا ما كان التبرير الأيديولوجي للاستيلاء على موارد السكان الأصليين في أشكال الاستعمار المختلفة هو "قدرة المستعمِر على استخدام الأرض بشكل أفضل من الأصلاني"، وليس "علاقته التاريخية مع هذه الأرض وعودته إليها". هذا هو المنطق الذي تنطلق منه "سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية" في "الجولان"، فأرض "الجولان" على حد اعتبارها "خالية"، وتقضي الحاجة "لحمايتها"، وهو ما يَصب في قلب الخطاب الصهيوني الكولونيالي-القَومي.

يُعتبَر إنشاء "المحمية الطبيعية" هذه، وغيرها في "الجولان"، أحد أنماط البناء. فهو عمليًا إنشاء ما هو جديد، وخلق ظروف مكانيّة ثابتة في الفضاء المُستعمَر. إلّا أنّ هذا البناء يُشكّل في الحالة العينية شكلًا من أشكال الهَدم والمَحو كَونه يعمل على مستويين اثنين. الأول منهما يقتضي بالاستيلاء على الأرض التابعة للسوريين من سكان "الجولان" (الذين يتواجد معظمهم اليوم خارج "الجولان" نتيجة للتهجير القسري الإسرائيلي عام 1967)، وتغيير معالمها لتصبح مع الوقت جزءًا من الإرث اليهودي في "الجولان". أما المستوى الثاني، فيعمل على خنق ما تبقّى اليوم من السوريين في قرى "الجولان"، والتضييق عليهم بهدف حصرهم جغرافيًا،

---

[23] Said, E. (1979). **The Question of Palestine.** New York: Times Books, p. 9.

[24] Bimkom - Planners for Planning Rights (2012). From Public to National: National Parks in East Jerusalem.

[25] رام، موريئيل، وغوردون، نيف (2016). التطهير الإثني وتشكيل أنماط جغرافيا الاستعمار الاستيطاني. مدار - مجلة "قضايا إسرائيلية"، عدد 62، 70-93.

[26] المرجع السابق.

لضمان عدم توسّعهم (وهو ما يدعم النتيجة المرجوة لدى السلطات الإسرائيلية بالتأكيد على عدم ازدياد السوريين في "الجولان" في المستقبل ديموغرافيًا، أو ما معناه إبادتهم ومحوهم البطيء)[27].

الطريق إلى/من القرية: التوسّع الإسرائيلي داخل القرية السورية

بعد الاحتلال الإسرائيلي لـ "الجولان"، ومن أجل إدارة شؤون القرى السورية تحت الحكم العسكري آنذاك، عيّنت السلطات الإسرائيلية في السبعينات رؤساء مجالس محليّة. هذا التعيين كان خارجيًا ومفروضًا، فعلى سبيل المثال رئيس المجلس المحلي الذي تم تعيينه في قرية "مجدل شمس" آنذاك لم يكن أصلًا من أبناء القرية، كما ولم يحظَ التعيين بشكل عام بموافقة السكان السوريين الذين استمروا في إدارة شؤونهم المحلية بشكل مُستقل نوعًا ما في مجالات عدّة حتى يومنا هذا[28].

مع هذا، لم تكفّ المجالس المحلية في "الجولان" عن محاولاتها في تقديم واقتراح (وفي بعض الأحيان فرض) مشاريع "مُؤسرلة" بهدف استكمال مشروع "ضم الجولان" الذي بدأ الكيان الإسرائيلي بتنفيذه رسميًا وحسب قانونه البرلماني مع بداية الثمانينات. هذه المحاولات اتخذت أشكالًا عدّة كان الأكثر حديثًا منها (وبالتأكيد ليسَ آخرها) محاولات زج الشبيبة من طلاب المدارس في "الجولان" في برامج الكشافة الدرزية التابعة للحركات الصهيونية، وإعلان المجلس المحلي في "مجدل شمس" عن نيّته جعل البلدة مُنتجعًا سياحيًا حيويًا عن طريق بناء حديقة عامة وترميم الشوارع والحارات المحلية. هذا الأخير هو ما سأركّز عليه في الأسطر الآتية كشكل من أشكال البناء الحديث الذي يَصب هو أيضًا في جهود المَحو والهدم المحليين.
فضمن مشروع "تطويري" أعلنت عليه السلطات الإسرائيلية في قرية "مجدل شمس" مؤخرًا كان ترميم مداخل القرية وترصيفها وزراعتها، إضافة إلى توحيد اليافطات فيها لتحمل أسماء المحلات التجارية، وهو مشروع شارفت على تخطيطه مجموعة مهندسين إسرائيليين. هذا الترميم على مداخل القرى والشوارع الرئيسية فيها هدف بالأساس إلى تجهيز البنية التحتية في القرية السورية للسائح الإسرائيلي لتشكّل بذلك مُنتجعًا سياحيًا يوفّر له تجربة فردية واستشراقيّة وحتى اكزوتيكيّة. ولتسهيل ذلك عليه، تُكتب اليافطات في لغته، وفقط في لغته ليصبح "النبي اليعفوري" على سبيل المثال "هنافيه ياعفوري" بالعبرية. فتُمحى من اليافطات عناوين المكان العربية، لتبقى مكانها فقط تلك التي في اللغة العبرية. ليس هذا فقط، إنما تُفرَض على السكان السوريين قوانين عقابية وتشهيريّة لأولئك الذين يقومون برفع الأعلام السورية على سطوح بيوتهم في تلك الحارات "السياحيّة"، كما وتُمنَع اقامة الاحتفالات الوطنية (السورية) هناك، تحسبًا من إخافة السائح الإسرائيلي. هذه السياسات جميعها هي ليست فقط سياسات مَحو للتاريخ والهوية، انما أيضًا محاولات لتهجين المحلي وجعله مزوّد خدمات سياحيّة فقط.

إنّ محاولات تهجين المحلّي عليها أن تكون دليل قراءتنا لخطط البناء والسياحة الداخلية في "الجولان" عامةً وفي قرى "الجولان" السورية المحتلة خاصة، فعلى حد اعتبار الباحث إسماعيل ناشف في كتابه معمارية الفقدان (2012)[29]، تُشّق الطرقات الجديدة والمرمّمة من مداخل القرى كشرايين إلى داخلها، وتجعل بذلك امتدادًا من المستعمَرة للقرية. فالنظام بشكل عام، والاستعماري بشكل خاص، مسكون بهوس تغيير معالم البلد وإعادة تسميتها، ماديًا ورمزيًا. كَون أن قرانا أصبح لها جادة، في مدخلها فقط، لا بد أن يعيدنا للاستثمار بمعمار جسدنا الخاص والعام. الجادة في القرية هي حلقة وصل بين فضاءَين علاقتهما مُحددة جدًا، وإلى حد كبير واضحة المعالم (فضاء مُستعمِر وآخر مُستعمَر).

خاتمة

---

[27] إنّ إطلاق تسمية "أزمة المسكن" على القضية الحالية، إن كان في الخطاب المحلي أو الصحافي (وحتى العالمي منه)، هو أمر مغلوط، كَون أن التسمية تتجاهل الظرف الاستعماري مما يجري في الواقع. فالحديث هنا ليسَ على ازدياد طبيعي للسكان واحتياج متزايد في البناء والمساحات، إنما على ممارسات كولونيالية مستمرة تهدف إلى تقنين المساحات المُتاحة للبناء للسوريين في الجولان، وإعاقة حصولهم على تصاريح بناء، واراضي زراعية ومياه الري وأمور حياتيّة أخرى .

[28] حلبي، أسامة ومرعي، تيسير (1993). **الحياة تحت الاحتلال: مرتفعات الجولان** .مجلة الدراسات الفلسطينية، 4(13)، 29.

[29] انظروا صفحة 107 في: ناشف، إسماعيل. (2012 .(**معمارية الفقدان: سؤال الثقافة الفلسطينية المعاصرة** .الناشر: دار الفارابي.

ممارسات هَدم البيوت في "الجولان" التي "أنعشتها" المؤسسة الإسرائيلية مُؤخرًا هي ليست سابقة من نوعها، ويعود تاريخها إلى تاريخ التوسّع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في "الجولان". كما أنّها واحدة فقط من نماذج المَحو الاستعماري المختلفة التي تنتهجها مؤسسات وأجسام إسرائيلية مختلفة تعمل بغطاء الدولة بهدف استبدال الأصلي. لذلك، قراءتنا لممارسات الهدم يجب أن تأتي بالتوازي مع قراءتنا لممارسات البناء (إن كان عن طريق حجة تجديد المكان وترميمه، أو الاستثمار بالسياحة أو الحفاظ على الطبيعة). فكما ذكرت في بداية النص هذا، هذا هو هَوس المُستعمِر الدائم، هَوس تغيير المكان والبيت والوجود، هَوس تغيير المُسمّيات والتاريخ، هَوس التطهير والترحيل. فالحلم الخالص بحسبه هو الأرض الفارغة التي لا شعب غيره فيها.